

**البيان الذي أدلى به معالي السيد هوشيار زيباري وزير خارجية جمهورية العراق امام
الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي**

٢٠١٣/٠٩/٢٦

البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

بيان معالي السيد هوشيار زيباري، وزير خارجية جمهورية العراق، امام الاجتماع رفيع
المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي

نيويورك / ٢٦ ايلول ٢٠١٣

السيد الرئيس..

بداية أود أن أهنيئ سعادتك على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها
الثامنة والستين. و انا على ثقة بأن خبرتكم ومواهبكم ستسهم في نجاح عملنا. وأود أيضا أن
أشكر سعادة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وسلفكم السيد فوك جيريماك لما بذلوه من
جهود في إعداد هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

و أود أيضا أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلت به جمهورية إيران الإسلامية باسم
حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلت به كل من (ليبيا أو قطر) نيابة عن جامعة الدول
العربية

السيد الرئيس ..

ان نزع السلاح التام والشامل هو مسألة ذات أهمية خاصة في سياق جهود المجتمع الدولي
الرامية إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية.

واستجابة لدعوة رؤساء الدول والحكومات في إعلان ألفية الأمم المتحدة ، فان علينا أن
نستمر في هذه المسألة وبأسبقية عليا في جميع المحافل الدولية والإقليمية المتعلقة بنظام عدم
الانتشار. وقد أثبت التاريخ أن سباق التسلح النووي لا يؤدي نهائيا إلى حلول سلمية للمشاكل
الدولية والإقليمية، بل في كثير من الأحيان يكون سببا للتوتر وعدم الاستقرار. ولذلك، فان
انضمام الدول إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، والامتنثال لأحكامها دون
تمييز، والقضاء الكامل والشامل على الأسلحة تمثل واحدة من الركائز الأساسية التي توفر
للمجتمع الدولي الضمان الحقيقي للسلام والأمن الدوليين. ان توافق الآراء بشأن وسيلي قانونية
دولي ملزمة من الضروري أن توفر للدول غير الحائزة على الاسلحة النووية ضمانات غير
مشروطة بان الدول الحائزة على الأسلحة النووية لن تستخدم هذه الاسلحة أو تهدد باستخدامها
ضدها.

على الرغم من ان ضمانات الأمن السلبية هي عنصر أساسي وخطوة هامة في تحقيق هدف نزع
السلاح، فإنه لن يكون بديلا عن الهدف المنشود من نزع السلاح التام والشامل. ينبغي أن يستند

المسار المؤدي إلى توافق دولي في الآراء بشأن نزع السلاح إلى إطار متعدد الأطراف من المفاوضات التي يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دوراً هاماً بها.

وبناء على هذه المبادئ انضمت جمهورية العراق الى جميع المعاهدات الكبرى المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح وشاركت بفعالية في المفاوضات ذات الصلة. ولقد تشرف العراق برئاسة مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في الفترة ما بين ٢٤ حزيران و ١٨ اب ٢٠١٣، وكان بالتأكيد شرف لي أن اكون أول وزير خارجية عراقي يلقي خطاباً في مثل هذا المؤتمر.

عقد في الفترة ما بين ٢٤ حزيران و ١٨ أغسطس ٢٠١٣، وكان بالتأكيد لشرف لي أن اكون أول وزير خارجية عراقي يخاطب مثل هذا المؤتمر. وأود أن أؤكد هنا ما سبق وأكدته خلال المؤتمر - أن العراق الجديد يعمل على أن يكون عامل للأمن والاستقرار في المنطقة، ويحترم التزاماته في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بموجب الدستور العراقي والمعاهدات الدولية ذات الصلة .

وفي هذا السياق، أود أن أذكر أن مؤتمر نزع السلاح، الذي يعتبر منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن هذه المسألة، يمر الآن بمنعطف حاسم في ضوء ازدياد الأزمات الإقليمية والتهديدات الإرهابية ومخاطر الانتشار وأسلحة الدمار الشامل والجمود بشأن قضايا نزع السلاح. كل هذه العناصر تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي، وتحرف الموارد الطبيعية والبشرية بعيداً عن أهدافها كأدوات لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ولقد تسبب عدم الاتفاق على برنامج العمل بجمود مستمر في مؤتمر نزع السلاح ومنعه من أداء سلطاته كمنتدى متعدد الأطراف للمفاوضات. لذلك علينا أن نضاعف جهودنا للوصول، في أسرع وقت ممكن، إلى اتفاق يجيب على قلق جميع الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، فإن العراق يؤكد من جديد تأييده لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كخطوة هامة نحو ازالتها بشكل تام . و من خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى، ندعو المجتمع الدولي لتنفيذ لقرار المراجعة الصادر عام ١٩٩٥ المتعلق بمعاهدة حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط ، وفقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة عام ٢٠١٠، وأيضاً وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى المؤتمر العام الخاص بقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ان فشل الجهود الدولية لعقد مؤتمر هلسنكي بشأن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يعد تهرباً من الالتزامات الواردة في مؤتمر المراجعة عام ٢٠١٠ للوثيقة الختامية لمعاهدة عدم الانتشار ، كما سيؤثر سلباً على مصداقية معاهدة حظر الانتشار النووي. ويحرض على سباق التسلح وزيادة التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد حالياً تطورات سياسية وأمنية غير مسبقة.

السيد الرئيسأغتتم هذه الفرصة لأؤكد مجددا الحق الثابت للدول، ولا سيما البلدان النامية، على استخدام وامتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية من اجل الاستخدام السلمي وتحقيق النمو الاقتصادي دون تمييز أو تقييد وفقا لمعاهدة حظر الانتشار النووي. ومع ذلك ينبغي أن تخضع مرافقها النووية بالتساوي لإشراف الوكالة.

يشارك العراق قلق المجتمع الدولي من أن الإرهاب النووي هو واحد من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. كما ان الترتيبات الامنية النووية الصارمة ضرورية لمنع الإرهابيين والأطراف غير المرخصة الأخرى من امتلاك المواد النووية والمشعة . انضم العراق إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في ٢٠١٣/٥/١٣ وهو يلتزم بأحكام قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يؤكد أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل تسليمها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

شكرا لإصغائكم.